

نقاط القوة ومجالات التحسين في ميزانية البرامج التي جاء بها القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية LOLF في الجزائر

Strength points and areas for improvement in the programme budget introduced by Organic Law 18-15 relating to finance laws LOLF in Algeria

عبد الكريم بوزكريه^{1*}، عبد الرزاق يخلف²

Abdelkrim bouzekria¹, Abderrazak ikrelef²

¹ جامعة لوئيسي علي، البلدية 02 (الجزائر)، مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية، جامعة البلدية 02،

a.bouzekria.etu@univ-blida2.dz

² جامعة لوئيسي علي، البلدية 02 (الجزائر)، مخبر تحديات النظام الجبائي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية، جامعة البلدية 02،

ikrelef75@yahoo.fr

تاريخ الاستلام : 2025/01/09 ؛ تاريخ القبول : 2025/02/22 ؛ تاريخ النشر : 2025/03/01

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية الى تقديم لمحة عامة عن التقدم المحرز في إصلاحات وعصرنة المالية العمومية التي تبنتها الجزائر، من خلال التركيز على شق الإصلاح الميزانياتي، والذي يهدف إلى الانتقال من نظام الموازنة على أساس الوسائل إلى نظام موازنتي على أساس الأهداف والنتائج، وسنركز بشكل خاص على الكشف عن مستجدات القانون الأساسي الجديد المتعلق بقوانين المالية، ومن تم استخراج نقاط القوة ومجالات التحسين التي جاء بها الإصلاح، هذا ما سنحاول الإجابة عنه في بحثنا هذا من خلال طرح الاشكالية التالية: ما هي نقاط القوة التي جاء بها القانون العضوي رقم 15-18 المتعلق بقوانين المالية من أجل رفع كفاءة وفعالية الميزانية العامة؟ ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لموضوع البحث، حيث توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها ان الانتقال الى التسيير الميزانياتي المبني على النتائج والاهداف ساهم في منح المزيد من الصلاحيات للمسؤولين، وأضفى شفافية ومصداقية أكثر في تسيير المال العام، وأهم تحدياته تتمثل في الحاجة إلى كوادر بشرية تمتلك المعرفة والمهارات اللازمة لتطبيق منهجية البرامج والأداء.

كلمات مفتاحية: إصلاح ميزانياتي؛ أهداف؛ نتائج؛ قانون عضوي.

تصنيفات JEL: H61؛ H6

Abstract: This research paper aims to provide an overview of the progress achieved in public finance reforms and modernization adopted by Algeria, focusing specifically on budgetary reform. This reform seeks to transition from a resource-based budgeting system to a results- and objectives-based budgeting approach. Particular attention is given to exploring the updates introduced by the new organic law on finance laws. Subsequently, the paper identifies the strengths and areas for improvement brought by this reform; the study addresses the following research question: What are the strengths of Organic Law No. 18-15 on finance laws in enhancing the efficiency and effectiveness of the general budget?

To achieve the objectives of this study, the descriptive-analytical method was adopted as the most suitable approach. The study concluded that the shift to results- and objectives-based budget management has granted more authority to officials, enhancing transparency and

*-عبد الكريم بوزكريه، a.bouzekria.etu@univ-blida2.dz

credibility in the management of public funds. The primary challenge identified lies in the need for human resources equipped with the knowledge and skills necessary to implement the programs and performance methodology effectively.

Keywords: budgetary reform; objectives; results; Organic Law.

JEL Classification Codes : H6 ; H61

تمهيد

شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة جهودًا كبيرة في مجال إصلاحات المالية العمومية بهدف تحسين فعالية وشفافية إدارة الميزانية العامة، ويأتي هذا ضمن إطار السعي نحو مواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية والتحديات الداخلية، التي تفرض على الدولة تحقيق توازن بين الإنفاق العام وتحقيق الأهداف التنموية. ومن بين الإصلاحات الرئيسية التي اعتمدتها الجزائر، جاء القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018، الذي يمثل نقلة نوعية في إدارة المالية العامة من خلال الانتقال من نظام الموازنة التقليدي القائم على البنود والوسائل إلى نظام موازنتي حديث قائم على الأهداف والنتائج.

يهدف القانون العضوي 18-15 إلى تطبيق ميزانية البرامج التي تعتمد على قياس الأداء والنتائج، حيث تتمحور الفكرة حول ربط المخصصات المالية بالأهداف المحددة سلفًا، مما يتيح للإدارات العمومية مرونة أكبر في إدارة الموارد ويجعلها مسؤولة بشكل أكبر عن تحقيق النتائج المرجوة، وهذا بدوره يعزز من مبدأ الشفافية والمساءلة في الإنفاق الحكومي، ويساهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، بالإضافة إلى تعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة.

في هذا السياق، تأتي هذه الورقة البحثية لتسليط الضوء على مدى فعالية تطبيق ميزانية البرامج في الجزائر كما وردت في القانون العضوي 18-15، مع التركيز على تحليل نقاط القوة التي يقدمها هذا الإصلاح في رفع كفاءة وفعالية الميزانية العامة. بالإضافة إلى ذلك، سيتم رصد التحديات والمشكلات التي تواجه هذا التحول في النظام المالي، واقتراح مجالات التحسين الممكنة لضمان نجاح هذا الإصلاح وتحقيق أهدافه.

هذا ما سنحاول الإجابة عنه من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي نقاط القوة التي جاء بها القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية من أجل رفع كفاءة وفعالية الميزانية العامة؟ وما هي المجالات التي يمكن تحسينها لتحقيق النتائج المرجوة من هذا الإصلاح؟

ولمعالجة مختلف جوانب الإشكالية الرئيسية تم تقسيمها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أبرز نقاط القوة التي يوفرها القانون العضوي 18-15 في مجال ميزانية البرامج؟

- ما هي التحديات ومجالات التحسين التي يمكن العمل عليها في إطار هذا القانون؟

- كيف يمكن تعزيز فعالية ميزانية البرامج في إطار القانون 18-15؟

أهمية البحث: إن أهمية هذا البحث تنبع من كونه يقدم رؤية شاملة عن مدى تطور عملية الإصلاح الميزانياتي في الجزائر، ويساهم في توضيح الدور الذي يلعبه القانون العضوي الجديد 18-15، في تطوير أساليب إدارة الميزانية، بما يدعم جهود الشفافية والمساءلة في تسيير المال العام. كما يساهم البحث في إثراء النقاش الأكاديمي حول سبل تحسين فعالية الميزانية العامة، وي طرح توصيات يمكن أن تكون ذات قيمة لصناع القرار في الجزائر لتعزيز جودة الإنفاق العمومي.

منهج البحث: للإجابة عن هذه الإشكالية، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يتيح دراسة النصوص القانونية وتحليلها فيما يخص تطبيق ميزانية البرامج في الجزائر.

أهداف البحث: من خلال هذا البحث، نسعى إلى تقديم لمحة عن مدى تطبيق القانون العضوي 18-15 في الجزائر، واستنتاج الدروس المستفادة منه، بالإضافة إلى اقتراح حلول نظرية لتحسين النظام الميزانياتي، مما يساهم في تعزيز قدرة الجزائر على تحقيق التنمية المستدامة في ظل حالة الاستقطاب العالمي الحالي، والظروف الاقتصادية العالمية الحالية. من أجل الإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا ان نقسم هذه الدراسة الى ثلاثة محاور رئيسية وهي:

-المحور الأول: المكونات الرئيسية للقانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية.

-المحور الثاني: الركائز الرئيسية للقانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية LOLF ودور كل من الفاعلين فيه.

-المحور الثالث: نقاط القوة التي جاء بها القانون العضوي 18-15 في تحسين كفاءة الميزانية العامة وتوصيات للتطوير.

I - المكونات الرئيسية للقانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية:

جاء القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية بفلسفة جديدة في التسيير مبنية على اساس النتائج والاهداف، حيث يقدم نهج الأداء لتحسين فعالية السياسات العامة، من خلال وضع ميزانية جديدة هي ميزانية البرامج والاداء تركز على العمل المنجز وليس على الانفاق بحد ذاته، أي الانتقال من مفهوم الميزانية التي تعتمد على الوسائل دون التدقيق في الاهداف، الى مفهوم الميزانية التي تعتمد البرامج لتحقيق الاهداف، وبذلك ربط الاعتمادات بالنتائج.

1 - أسباب ودواعي تبني القانون العضوي 18/15 في الجزائر:

يأتي تبني القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية استجابة لمتغيرات كثيرة وعديدة نذكر منها:

✓ تجاوز النقائص الموجودة في القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية: حيث أنه يفتقر الى المرونة، وعدم قدرته على ربط النفقات بالنتائج، بالإضافة الى ان الميزانية التي يوطرها هذا القانون هي ميزانية مدى قصير (سنة واحدة فقط)، كل هذه النقائص حالت دون الاستخدام الامثل للإنفاق العام.

الشكل (01): مقارنة بين منطق الوسائل ومنطق الاهداف

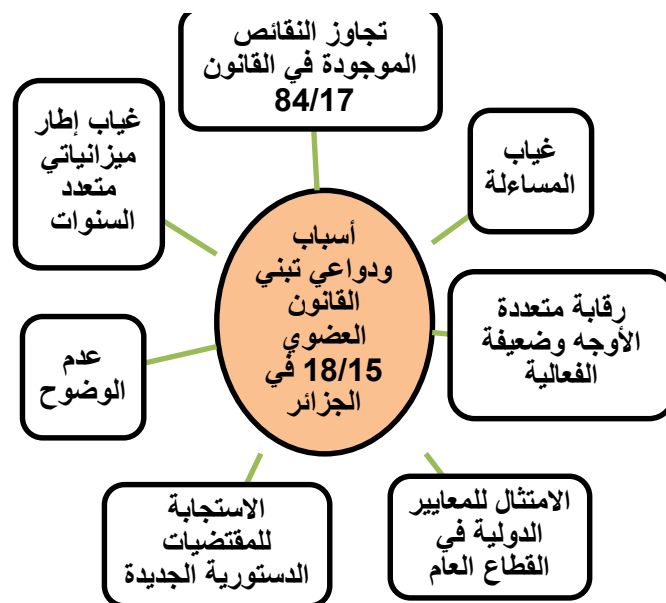
منطق الوسائل: الأهداف تحدد انطلاقا من الموارد المتاحة (منطق ساكن)



المصدر: من اعداد الباحثين بناء على المعطيات المتوفرة.

- ✓ غياب المساءلة: أي غياب تحميل المسؤولية الناتجة عن عدم تحقيق الأهداف.
- ✓ وجود رقابة متعددة الأوجه وضعيفة الفعالية: باعتبارها تركز على عناصر الشرعية والمطابقة مع اغفال تام لعناصر الفعالية والأداء. (الحبيب، 2015، صفحة 06)
- ✓ ملائمة قانون المالية المتعلق بقوانين المالية مع مقتضيات الاحكام الجديدة للدستور: (التعديل الدستوري 2016) المتضمن رفع القانون الاساسي المتعلق بقوانين المالية الجديد إلى مصاف القوانين العضوية. (حدادي، 2019، صفحة 13)
- ✓ الامتثال للمعايير الدولية في القطاع العام في مجال تسيير المالية العمومية: خصوصا في جانب اصفاء الشفافية والمصدقية في تسيير المال العام.
- ✓ غياب الشفافية: حيث عملية رصد الاعتمادات على مستوى ميزانية البنود، تتم بتقسيمها الى ابواب واقسام وفقرات، بمبلغ اجمالي دون ان يقع ربط ما تم رسده بما يمكن تحقيقه من اهداف، وبناء على هذا فان المواطن والسلطة التشريعية ليس بإمكانهما معرفة ما تم انجازه بعد صرف الاعتمادات من قبل السلطة التنفيذية. (فرح، 2016)
- ✓ عدم الوضوح في تقديم الميزانية: وصعوبة قراءتها وفهمها من قبل مستعمليها، حيث أن وثائق الميزانية عموما صعبة القراءة وناقصة الشفافية التي يقتضها التسيير المالي العمومي الحديث، فمستعملي هذه الوثائق يجدون صعوبة في الولوج الى مضامينها الحقيقية. (على، 2019، صفحة 122)
- ✓ غياب إطار تخطيط ميزانياتي متعدد السنوات: الأمر الذي خلق فجوات سحيقة بين الميزانيات والمخططات الوطنية، وذلك من خلال إدراج مفهوم متانة الميزانية مع ادراج البعد المتوسط المدى.
- ✓ عدم فعالية قانون ضبط الميزانية: يشكل قانون ضبط الميزانية فرصة للبرلمان لمتابعة الكيفيات التي يتم بها تنفيذ الميزانية، (84/17، 1984، صفحة م05) لتقييم النتائج المترتبة على قانون المالية وتحليل شروط تطبيقه، إلا انه لم يولى بالأهمية اللازمة إذ بقي حبرا على ورق واتخذ طابعا شكليا فقط، فمن غير المعقول أن تناقش ميزانيات نفذت منذ فترة طويلة، هذا ما أثر على جدواه وقلل من فعاليته الرقابية. (فاطمة، 2011/2010، صفحة 85)

الشكل (02): ملخص لأسباب ودواعي تبني القانون 18-15



المصدر: من اعداد الباحثين بناء على المعطيات المتوفرة.

I - 2 الركائز الرئيسية للقانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية:

وفيما يلي بعض الركائز الرئيسية التي جاء بها هذا القانون:

- ✓ **ميزانية أكثر شفافية ومقروئية:** شفافية الميزانية تتمثل في اطلاع المواطنين والمجتمع المدني على تصور الدولة فيما يتعلق بإدارتها للموارد المالية، من خلال توفير المعلومات المالية الدقيقة والموثوقة والآنية المتعلقة بالنشاطات والاجراءات والقرارات والسياسات المالية التي تتخذها الحكومة في الوقت المناسب، وضمان الوصول اليها بشكل يسمح بسهولة الرقابة، ويضمن تبسيط قراءة المعطيات. (القانون العضوي رقم 18-15، 2018، صفحة م23 و 75)
- ✓ **هيكلية جديدة للميزانية:** يمكن التبويب الجديد للميزانية من رصد نفقات ميزانية الدولة بحسب المهمات الاساسية للدول، والتوجهات الكبرى لها. (القانون 18-15، 2018، صفحة م28) ويمكن من اعطاء رؤية واضحة للسياسات العمومية. (القانون 18-15، 2018، صفحة م23)
- ✓ **تبويب جديد لميزانية الدولة:** من خلال تبويب جديد لنفقات الميزانية الدولة حسب مهمات وبرامج وبرامج فرعية وانشطة. (المرسوم التنفيذي 20-404، 2020، صفحة م21)
- ✓ **استحداث نظام محاسبي جديد ثلاثي الابعاد:** يتماشى مع معايير المحاسبة في القطاع العام او ما يعرف بالمحاسبة الثلاثية في القطاع العام متمثلة في: (القانون 23-07، 2023، صفحة م24)
 - المحاسبة الميزانية: تمكن من متابعة احترام تراخيص الميزانية.
 - محاسبة عامة: تمكن من حصر اصول ممتلكات الدولة وتعهداتها.
 - محاسبة تحليلية: تمكن من ابراز الكلفة الحقيقية للبرامج والانشطة.

الشكل(03): أصناف المحاسبة التي ستمسكها الدولة وفق القانون 18-15

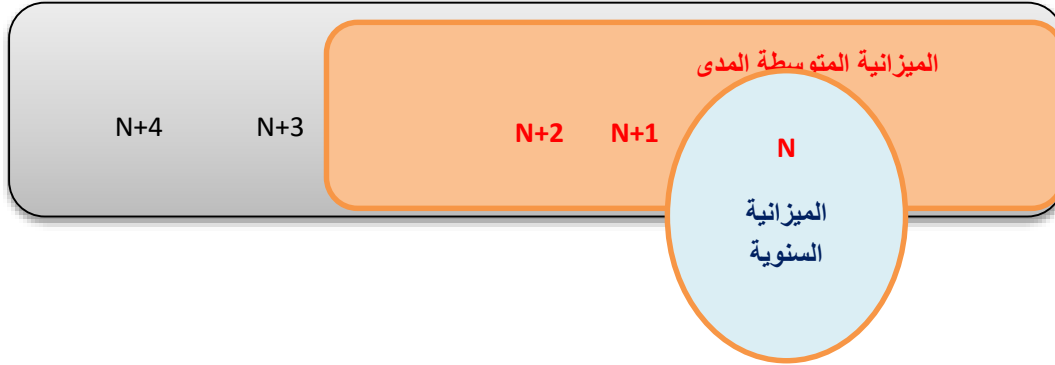


المصدر: المادة 80 من القانون 23-07 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية.

- ✓ **تحقيق مبدأ التسيير المتمحور حول النتائج:** (القانون 18-15، 2018، صفحة م02) حيث اضاف هذا القانون مفهومًا جديدًا في الميزانية يقوم على أساس تحقيق النتائج انطلاقًا من الاهداف المحددة، (عادل، 2021) أي تسيير النفقات العمومية على اساس النتائج المستهدفة لا الوسائل المستعملة.
- ✓ **اضافة سلسلة جديدة من المسؤولين والمسؤوليات:** من خلال تعيين رئيس لكل برنامج ولكل مستوى من مستويات التنزيل العملياتي للبرامج، حيث يتم تعيين مدير من قبل الوزير المسؤول عن البرنامج، ويكون مدير البرنامج هو مسؤول بشكل خاص عن تطوير استراتيجية برنامجه وتحديد الأهداف والنتائج المتوقعة والسهر على برمجة الأنشطة، هذا ما يسمح بتحديد اوضح للمسؤولية في تحقيق اهداف البرنامج، وبالتالي إرساء ثقافة المسؤولية والتقييم والمساءلة. (المنشور 7336، 2022)

✓ إدخال مفهوم الرؤية المتوسطة المدى: اعداد ميزانية الدولة في إطار رؤية متوسطة المدى (03 سنوات) يتم تحيينها سنويا، (بوابة وزارة المالية <https://www.mf.gov.dz>، 2024) مع المحافظة على مبدأ سنوية المصادقة عليها من قبل البرلمان، وترتبط هذه المقاربة بتقنية الميزانية حسب البرامج، بعبارة اخرى إن البعد المتعدد السنوات ضروري على المدى المتوسط من اجل اعطاء دقة في اتخاذ القرارات، وهو مزيج بين مبدئين: السياسة العمومية والبرامج الحكومية. (القانون 18-15، 2018، صفحة م05)

الشكل (04): إطار متوسط المدى لاعداد الميزانية



المصدر: من اعداد الباحثين بناء على المعطيات المتوفرة.

✓ اعتماد رقابة متطورة تركز مبادئ المسؤولية والمساءلة: من خلال دور تعزيز دور السلطة التشريعية (البرلمان) في جميع مراحل الميزانية. (صالح، 2018، صفحة 15)

✓ ميزانية موجهة نحو الاداء: من خلال ضبط جملة من المؤشرات لقياس اداء السياسات العمومية، وتقييم نجاعة وفعالية البرامج والسياسات العمومية. حيث تساعد القدرة على الاداء في تحسين النجاعة الاقتصادية للبرامج والانشطة العمومية، ودعم الفعالية في تسيير المال العام. (عادل، 2021)

✓ اعتماد نظام معلوماتي مدمج: وقد أطلق عليه نظام التسيير الحكومي المدمج للميزانية - SIGBUD-système - intégré gouvernemental de budgétisation.

✓ ضبط آجال لتقديم قانون تسوي الميزانية: (20-242، 2020) بحسب القانون 18-15 المتعلق بقوانين المالية (القانون 18-15، 2018، صفحة م68)، نجد ان قانون تسوية الميزانية سينتقل تدريجيا من السنة س-3 الى السنة س-2 ليصل الى السنة س-1، حيث يتم بالتوازي مع عرض مشروع قانون المالية للسنة، احالة مشروع قانون تسوية الميزانية للسنة التي تسبق بستين بالنسبة لسنوات 2023، 2024 و 2025 لتصل الى سنة واحدة (س-1) وذلك ابتداء من سنة 2026، وبهذا تصبح هناك فعالية أكثر لهذا القانون باعتبار حداثة العمليات المالية، هذا ما يساهم تحسين كفاءة وفعالية الميزانية العمومية، ويرفع من كفاءة الأداء الحكومي.

الجدول (01): الفارق الزمني لقانون ضبط الميزانية حسب القانون العضوي 18-15.

قانون المالية	السنة	الفارق الزمني
القانون 17/84	قبل 2007	من س-5 إلى س-7
	2008 إلى 2020	س-3
القانون 15/18	2023-2024-2025 ✓	تقديم قانون ضبط الميزانية حسب القاعدة ن-2
	2026	تقديم قانون ضبط الميزانية حسب القاعدة ن-1

المصدر: من إعداد الطالب بناء على المعلومات والمعطيات المتوفرة

إذا القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية في الجزائر، يُعد إصلاحًا جوهريًا يهدف إلى تحديث الإطار المالي للدولة، من خلال التحول من نظام الموازنة التقليدي القائم على البنود إلى نظام موازناتي يستند إلى البرامج والأهداف، يُركز هذا النظام الجديد على تحقيق كفاءة وفعالية أكبر في استخدام الموارد العامة عبر ربط الاعتمادات المالية بالنتائج المحققة والأهداف الاستراتيجية. كما يعزز القانون مبدأ الشفافية والمساءلة المالية من خلال تحسين آليات التقييم والرقابة على الأداء.

II- التركيبة الجديدة للقانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية LOLF ودور كل من الفاعلين فيه

II- 1 التقسيم الموازناتي الجديد وفقا للقانون 18-15.

لقد استحدث القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية تقسيما جديدا، بما يتلاءم والتوجه الجديد للمالية العمومية المبني على النتائج والأهداف، حيث تم توزيع الاعتمادات حسب البرامج وليس كما كان سابقا على اساس البنود.

1- حقيبة البرامج: portefeuille des programmes

هي مجموعة برامج تساهم في تحقيق سياسة عمومية محددة، تحتوي حقيبة البرامج على مجموعة برامج تساهم في تحقيق سياسة عمومية محددة، ويمكن ان تتطابق الحقيبة مع الوزارة، (مثال حقيبة السكن ووزارة السكن والعمران والمدينة...)، كما يمكن ان تتجاوز الحقيبة إطار الوزارة الواحدة (مثال ذلك حقيبة البحث العلمي تتكون من جملة من برامج البحث العلمي بمختلف الوزارات...). (القانون 18-15، 2018، صفحة م23)

2- البرنامج: programme

يهدف التقسيم البرمجي الى بيان المحاور الاستراتيجية لتدخل الوزارة، ويضم البرنامج جميع الهياكل التابعة له صلب الوزارة، بما يمكن من رصد ميزانية لكل برنامج.

تذكر الفقرة 4 من المادة 23 من LOLF شكل البرامج وأقسامها الفرعية، كما تطرقت لذلك بالتفصيل الأحكام المحددة في المرسوم 20-404 الصادر في 29 ديسمبر 2020 الذي يحدد شروط التسيير وتفويض الاعتمادات في المادة 4 منه: “يتم توزيع الاعتمادات المحتجزة في إطار البرنامج بين واحد أو أكثر من البرامج الفرعية وحسب العنوان.” (المرسوم التنفيذي 20-404، 2020، صفحة م04)

والبرنامج هو مجموعة متناسقة من العمليات المالية لنفس الوزارة، والتي تساهم في تجسيد خطة ذات مصلحة وطنية، ويشمل البرنامج الاعتمادات المالية المخصصة لعملية او مجموعة متناسقة من العمليات الموكلة الى كل رئيس إدارة قصد تحقيق اهداف محددة، ونتائج يمكن تقييمها.

كما يعرف البرنامج بانه مجموعة من الاعتمادات الموضوعة تحت تصرف المسؤول عن البرنامج، لتنفيذ سياسة معينة، في إطار توجه استراتيجي، لتحقيق أهداف معينة. (تونس، 2010)

3- البرنامج الفرعي:

هو تقسيم عملياتي للبرنامج ويعهد لرئيس البرنامج الفرعي قيادة التنفيذ الفعلي لجزء محدد من البرنامج الراجع له بالنظر. ويحتوي البرنامج الفرعي على جملة الاعتمادات المطابقة إما لمجال تدخل خاص أو لمجموعة خاصة من المستفيدين. وتنضوي تحت البرنامج الفرعي وحدة عملياتية أو أكثر، (البرنامج الفرعي للموارد المائية ضمن برنامج المياه بوزارة الموارد المائية).

4- النشاط:

هو جملة الاعمال الضرورية التي تمكن من تنفيذ وتحقيق الاهداف بطريق ناجعة، وتمكن الانشطة من الربط بين الاهداف والميزانية المرصودة للبرنامج، بطريقة تضمن حسن توظيف الامكانيات بما يتيح تحسين النتائج المنتظرة، ويساهم النشاط بصفة مباشرة في تحقيق اهداف السياسة العمومية للبرنامج. (المرسوم التنفيذي 20-404، 2020، صفحة م05)

II - 2 مسؤولية الفاعلين في تسيير ميزانية البرامج و الاداء: (جطو، 2008/2007، صفحة 118)

ادخل القانون 18-15 المتعلق بقوانين المالية، مصطلح المسير المسؤول، ليعوض مصطلح الأمر بالصرف، بحيث يمثل المسير المسؤول عنصرا اساسيا في التسيير القائم على النتائج، فهو المسير الذي فوضت له السلطة لتسيير الموارد المالية، وتلبية الاحتياجات المالية، ومراقبة الاعباء مقارنة بالنتائج المحققة، وهذا يعني امتلاكه مسؤولية تحضير الميزانية بناء على الموارد المالية والمادية المتاحة وأهداف محددة، وبالتالي القدرة على تقييم أدائه بناء على النتائج المحققة. (المرسوم التنفيذي 20-404، 2020، صفحة م21)

1- مسؤول حقيبة البرامج (Responsable de portefeuille)

هو الشخص الذي يمثل الوزير في إدارة مجموعة من البرامج ضمن ميزانية البرامج والأداء، ويسمى «مسؤول الوظيفة المالية» دوره يشمل:

- ✓ يتولى مسؤول حقيبة البرامج الإشراف على مجموعة من البرامج أو المشاريع التي تقع تحت مسؤولية الوزارة، مما يتطلب منه التنسيق بين مختلف الجهات المعنية.
- ✓ يشارك في تطوير الخطط الاستراتيجية المتعلقة بالبرامج، ويعمل على تحديد الأهداف والإجراءات اللازمة لتحقيقها.
- ✓ مسؤول عن تحديد كيفية تخصيص الموارد المالية والبشرية بين البرامج المختلفة، مما يساهم في تحقيق الأهداف العامة للوزارة.
- ✓ يقوم بتقييم الأداء العام للبرامج التي تقع تحت إشرافه من خلال متابعة المؤشرات وتقديم تقارير عن النتائج إلى الوزير، (تقرير الأولويات والتخطيط).
- ✓ يمثل الوزارة في الاجتماعات مع الفاعلين الآخرين، لضمان توافق الأهداف والتنسيق الفعال.
- ✓ يُتابع تقدم البرامج ويعمل على معالجة أي انحرافات عن الأهداف المرسومة، ويقترح الحلول المناسبة لتحقيق النتائج المرجوة.

بالتالي، مسؤول حقيبة البرامج يلعب دورًا حيويًا في إدارة البرامج الحكومية، من خلال تنسيق الجهود وتحقيق التكامل بين مختلف المشاريع لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للوزارة.

2- رئيس البرنامج:

هو الحلقة الجوهرية والرئيسية في ميزانية البرامج، يعين رئيس البرنامج من طرف الوزير المعني، وتوكل اليه مهام قيادة البرنامج تحت إشرافه، ويساهم مع باقي المتدخلين في بلورة اهداف البرنامج واعداد ميزانيته، يحرص رئيس البرنامج على تنفيذ ميزانية البرنامج المسؤول عنه، وتحقيق الاهداف المعلنة له، (المرسوم التنفيذي 20-404، 2020، صفحة م23) بذلك يلعب رئيس البرنامج دورًا حيويًا في إدارة الاعتمادات المالية، مما يساهم في تعزيز فعالية وكفاءة تنفيذ البرامج الحكومية وفقًا للإطار القانوني المعتمد.

يعتبر مسؤول البرنامج النواة الرئيسة في ميزانية البرامج ويتمثل دوره في:

1.2. عند اعداد الميزانية:

- تنشيط حوار التصرف بين جميع المتدخلين.

- ملائمة استراتيجية البرنامج مع الاستراتيجية القطاعية.
- ضبط اهداف ومؤشرات قياس الأداء للبرنامج وفق استراتيجية البرنامج.
- اعداد ميزانية وإطار النفقات المتوسط المدى للبرنامج بالتنسيق مع باقي المتدخلين.
- اعداد وتوزيع الاعتمادات حسب طبيعة النفقة.
- اعداد التقرير عن الأولويات والتخطيط

1.2. عند تنفيذ الميزانية:

- ✓ توجيه الخيارات وفق الأنشطة قصد تحقيق النتائج المرجوة.
- ✓ تنسيق تنفيذ المشروع السنوي للقدرة على الأداء.
- ✓ متابعة تنفيذ ميزانية البرامج.

1.2. بعد تنفيذ الميزانية

- ✓ تقديم النتائج النهائية.
- ✓ تحليل النتائج.
- ✓ اعداد وتحضير التقرير الوزاري للمردودية.

3- رئيس النشاط: (المرسوم التنفيذي 20-404، 2020، صفحة م24)

يتولى رئيس النشاط مسؤولية تنفيذ الأنشطة المحددة ضمن البرنامج، ويضمن تنفيذها وفق الخطط المعتمدة والمواعيد المحددة، كما يدير الموارد المخصصة للنشاط، بما في ذلك الموارد البشرية والمالية، ويضمن الاستخدام الفعال لهذه الموارد لتحقيق النتائج المرجوة، بالإضافة الى اعداد تقارير دورية حول تقدم الأنشطة ونتائجها، ويقدم هذه التقارير إلى رئيس البرنامج أو المسؤولين المعنيين، مما يساهم في الشفافية والمساءلة، وبذلك يُعتبر رئيس النشاط حلقة وصل حيوية في تنفيذ البرامج الحكومية، حيث يساهم في تحقيق الأهداف عبر تنسيق الأنشطة وضمان تنفيذها بكفاءة وفعالية.

تتوزع مسؤوليات الفاعلين في تسيير ميزانية البرامج والأداء في الجزائر بين عدة مستويات، حيث يتحمل مسؤول الوظيفة المالية مسؤولية التوجيه والإشراف العام على البرامج، ويتولى رئيس البرنامج التنسيق والإشراف على تنفيذ الأنشطة وتوزيع الموارد، بينما يضمن رئيس النشاط تنفيذ الأنشطة اليومية ومتابعة الأداء، مما يعزز الشفافية والفعالية في إدارة المال العام.

III- نقاط القوة التي جاء بها القانون العضوي 15-18 في تحسين كفاءة الميزانية العامة

القانون العضوي رقم 15-18 المتعلق بقوانين المالية في الجزائر جاء بمجموعة من نقاط القوة التي تهدف إلى تحسين كفاءة وفعالية إدارة الميزانية العامة للدولة.

III - 1 تحليل نقاط القوة

وفيما يلي نقاط القوة في القانون العضوي 15-18:

❖ الانتقال من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأهداف: (القانون 15-18، 2018، صفحة م06)

يُعتبر هذا التحول من أبرز نقاط القوة التي جاء بها القانون، حيث يعتمد على موازنة تركز على الأهداف والنتائج بدلاً من الوسائل والبنود. هذه المقاربة تسعى إلى تحقيق إدارة أكثر فاعلية وكفاءة للموارد المالية من خلال تخصيص الميزانية وفقاً لأهداف محددة وقابلة للقياس. (وآخرين، 2017، صفحة 08)

يوفر هذا التحول مرونة أكبر للمسؤولين في تنفيذ البرامج الحكومية، إذ يسمح لهم بإعادة توجيه الموارد بما يتماشى مع الأهداف المحددة. هذه المرونة تُمكن من تحسين عملية اتخاذ القرار وتوجيه الإنفاق بشكل أكثر فعالية نحو الأولويات الوطنية.

❖ تعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة:

يرمي القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية إلى زيادة الشفافية في المسار الميزانياتي وتعزيز آلياتها، من خلال جعل القرارات الميزانياتية أكثر وضوحا وشفافية، بحيث تتيح للمواطنين والبرلمانيين والأطراف الاقتصادية الفاعلة إطلاعا أمثل على الاختيارات الميزانياتية التي تم تنفيذها. (القانون 18-15، 2018، صفحة م02)

كما يسعى القانون 18-15 إلى تعزيز الشفافية في تسيير المال العام من خلال نشر المعلومات المالية بشكل دوري ومفصل. يُلزم القانون السلطات العامة بعرض البيانات المالية بشكل واضح ومتاح للجمهور، مما يساهم في تعزيز ثقة المواطنين والمستثمرين في إدارة المالية العامة. (محمد، 2020، صفحة م09)

كما يعزز مبدأ المساءلة من خلال إلزام كل مؤسسة حكومية بالإعلان عن النتائج المحققة مقارنة بالأهداف المحددة مسبقاً. يساهم هذا في إنشاء آليات رقابية فعالة تُمكن البرلمان وديوان المحاسبة والجمهور من مراقبة الأداء الفعلي للجهات الحكومية. (صالح، 2018)

❖ ترسيخ ثقافة التقييم القائم على الأداء:

يركز القانون على ربط الإنفاق بتحقيق الأهداف، مما يُمكن الجهات الحكومية من تقييم أدائها بناءً على نتائج واضحة وقابلة للقياس. يعتمد هذا على إعداد مؤشرات أداء لقياس مستوى الإنجاز ومدى تحقيق الأهداف المقررة لكل برنامج. (القانون 18-15، 2018، صفحة م02 و م05)

هذه المقاربة تتيح تحديد البرامج الأكثر فاعلية وكفاءة، وبالتالي إعادة توجيه الموارد نحو الأنشطة التي تحقق أكبر قدر من الفائدة. كما تساهم في تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين من خلال تحسين إدارة الموارد العامة. (القانون 23-07، 2023، صفحة م01)

❖ ادراج مبادئ التقدير والشفافية في تسيير النفقات العمومية:

والتي تعد من الركائز المهمة للحكومة الرشيدة، بما يسمح للمواطنين والمتعاملين الاقتصاديين بتكوين رؤية دقيقة وشاملة حول استخدام المال العام، حيث تؤدي التقديرات الميزانياتية دوراً أساسياً في هذه المقاربة المتمحورة حول النتائج والتي تكتسي أهمية قصوى لأجل تخصيص فعال للموارد، فبوضع تقديرات دقيقة للنفقات المستقبلية يكون استخدام الأموال العمومية أكثر فعالية، وذلك من خلال تجنب النفقات غير الضرورية والتركيز على الاستثمارات ذات الأولوية. (بوبة وزارة المالية <https://www.mf.gov.dz>، 2024)

❖ ادراج مفهوم المسؤول المسير:

هذا النظام الميزانياتي الجديد أعطى للمسير المسؤول مرونة أكبر في المبادرة مع إلزامه بضرورة المساءلة. حيث فرض هذا القانون على الإدارات العامة والمسيرين تحمل مسؤولية تنفيذ البرامج وتحقيق سير أفضل للموارد المالية والبشرية.

❖ تفعيل قانون تسوية الميزانية:

حيث يتضمن قانون تسوية الميزانية في إطار تنفيذ القانون العضوي 18-15، نتائج العمليات الميزانية والحسابات الخاصة بالخزينة وميزان العام للحسابات وحساب النتائج ويوضح الظروف التي نفذت فيها البرامج وكذا مدى بلوغ الأهداف. (القانون 18-15، 2018، صفحة م08)

❖ تعزيز الرقابة البرلمانية على السياسات العمومية وأداء القطاعات الوزارية:

تعتبر التوجهات الجديدة لميزانية الدولة في إطار الإصلاح الميزانياتي وفقاً للقانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية، من خلال ربط الهيئة التنفيذية مع الهيئة التشريعية في كل مراحل اعداد وتنفيذ الميزانية، بما يساهم في تقوية علاقات التعاون بين الحكومة والبرلمان لغرض تعزيز المرونة في الرقابة البرلمانية. (القانون 18-15، 2018، صفحة م69)

❖ تحسين التخطيط المالي على المدى المتوسط:

أدخل القانون العضوي 18-15 مفهوم البرمجة المالية على المدى المتوسط، مما يعني إعداد ميزانية تغطي عدة سنوات

بدلاً من التركيز فقط على السنة المالية الحالية. هذا يساهم في تحسين التخطيط المالي، حيث يُمكن للدولة توقع التغيرات الاقتصادية المستقبلية واتخاذ قرارات استراتيجية طويلة الأجل. هذا التخطيط المالي المتعدد السنوات يساعد على تحقيق استقرار مالي أكبر ويساهم في زيادة القدرة على التنبؤ المالي، مما يجعل إدارة الموازنة أكثر استدامة على المدى البعيد.

❖ تحقيق الانسجام مع المعايير الدولية في إدارة المالية العامة:

يسعى القانون العضوي 15-18 إلى مواءمة النظام المالي الجزائري مع المعايير الدولية المتبعة في إدارة المالية العامة، وخاصةً فيما يتعلق بالشفافية والمساءلة والحوكمة المالية. هذا يعزز من جاذبية الجزائر للاستثمارات الأجنبية ويعزز مكانتها في المجتمع الدولي.

تطبيق هذه المعايير الدولية يُمكن الجزائر من تحسين مستوى تقييماتها المالية من قبل المؤسسات الدولية، مما يساهم في تحسين مناخ الأعمال والاستثمار.

اذن تظهر نقاط القوة التي جاء بها القانون العضوي 15-18 من خلال قدرته على تحقيق تحول جذري في إدارة الميزانية العامة للدولة، مما يُساهم في تعزيز كفاءة الإنفاق العام، وزيادة الشفافية والمساءلة، وتحسين أداء المؤسسات العامة. هذا القانون يمثل خطوة مهمة نحو تحقيق الأهداف التنموية وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري في مواجهة التحديات الاقتصادية الراهنة.

III- 2 مجالات التحسين في تطبيق القانون العضوي 15-18

1- التحديات التي تواجه تطبيق القانون:

تواجه تطبيق ميزانية البرامج والأداء وفقاً للقانون رقم 15-18 المتعلق بقوانين المالية في الجزائر خلال السنة الأولى من التطبيق عدة تحديات رئيسية، يمكن تلخيصها على النحو التالي:

أدخل تواجه تطبيق ميزانية البرامج والأداء وفقاً للقانون رقم 15-18 المتعلق بقوانين المالية في الجزائر خلال السنة الأولى من التطبيق عدة تحديات رئيسية، يمكن تلخيصها على النحو التالي:

-نقص الموارد البشرية المؤهلة للتعامل مع نظام ميزانية البرامج:

حيث تعاني معظم القطاعات والهيئات والمؤسسات العمومية من نقص في الكوادر المؤهلة والمدرّبة على منهجية البرامج والأداء، مما يعيق القدرة على التخطيط والتنفيذ الفعال للبرامج، ويضعف فرص نجاح عملية التحول.

-عدم وضع نظام للحوافز:

تجاهل تحديد المسؤولية الإدارية والمالية عند تنفيذ البرامج وتحديد الأهداف، فالمسؤول الذي يلتزم بالبرامج لم ترصد له مكافأة والمسؤول المتقاعد لم ترصد له عقوبات، ما يؤدي الى عدم تحقيق الأهداف المرجوة من هذا التوجه.

التحديات التنظيمية والمؤسسية في التنسيق بين مختلف الجهات:

يواجه الفاعلون تحديات في التنسيق بين مختلف الجهات الحكومية، مما يؤثر على فاعلية تنفيذ البرامج وتكامل الجهود.

-صعوبات في تحديد مؤشرات القياس والاداء:

يعتبر تحديد مؤشرات الأداء داخل القطاع العام بحث تكون قابلة للقياس الكمي ويعبر عليها بالأرقام، أحد الصعوبات التي تواجه عملية التحول الى ميزانية البرامج والاداء، فعدم توافر ثقافة أداء قوية داخل المؤسسات والقطاعات العمومية، يعيق الالتزام بالمؤشرات والمعايير المحددة لتقييم النجاح.

تتطلب معالجة هذه التحديات جهوداً متكاملة وتنسيق عال المستوى بين كل مستويات القطاع العام من الهرم الى المستويات القاعدية والعملية، بما يسمح وتذليل العقبات والصعوبات التي تواجه عملية التحول من التسيير المبني على الوسائل

الى التسيير الحديث المبني على النتائج والأهداف، وذلك بما يساهم في تحسين الكفاءات وتطوير آليات التنسيق وتعزيز ثقافة الأداء داخل القطاع العام.

2- اقتراحات لتحسين التطبيق ميزانية البرامج والأداء وفقاً للقانون رقم 18-15 في الجزائر:

لتحسين الأداء ومواجهة التحديات المرتبطة بتطبيق ميزانية البرامج والأداء وفقاً للقانون رقم 18-15 في الجزائر، يمكن اقتراح ما يلي:

✚ تعزيز برامج التدريب والتأهيل للموظفين في القطاع المالي:

من خلال تنظيم برامج تدريب وورش عمل مستهدفة لتعزيز مهارات الموظفين في مجال التخطيط والتنفيذ والتقييم وفقاً لمنهجية البرامج والأداء، مما يساهم في تحسين كفاءة العمل.

✚ تعزيز التنسيق بين القطاعات الوزارية:

إنشاء آليات تنسيق فعالة بين مختلف الوزارات والهيئات الحكومية، مثل فرق العمل المشتركة، لضمان تكامل الجهود وتفادي الازدواجية في الأنشطة.

✚ إرساء ثقافة الأداء:

تعزيز ثقافة الأداء من خلال التوعية بأهمية المؤشرات والمعايير في تحقيق الأهداف، وتحفيز الموظفين على الابتكار والإبداع في تقديم الخدمات.

✚ تحسين آليات الرقابة والتقييم لضمان تحقيق الأهداف.

✚ تحديث الأنظمة المعلوماتية:

تطوير نظم معلومات مالية متكاملة لدعم تنفيذ ميزانية البرامج، واعتماد أنظمة معلوماتية متطورة لتحسين تتبع الأداء وإدارة الميزانية، بما يساهم في توفير بيانات دقيقة وموثوقة لدعم اتخاذ القرارات.

✚ تقييم دوري ومراجعة:

إجراء تقييم دوري للبرامج وتقديم تقارير تحليلية تساهم في تحديد نقاط القوة والضعف، مما يسهل تحسين الأداء بشكل مستمر.

تساهم هذه الاقتراحات في تحسين الأداء العام للإدارة العمومية وتعزيز فعالية تطبيق ميزانية البرامج والأداء في الجزائر من خلال إنشاء بيئة عمل قائمة على الكفاءة والشفافية. تعزيز الكفاءات البشرية عبر التدريب المستمر يضمن توفر الخبرات اللازمة لتنفيذ البرامج بكفاءة، كما أن إرساء ثقافة الأداء وتحفيز الموظفين على الابتكار يعزز من روح المسؤولية والالتزام. وفي النهاية، تساهم هذه الإجراءات في تعزيز الشفافية وحماية وصون المال العام.

الخلاصة

في ختام هذا البحث، يمكن القول إن القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية، والمعروف بـ LOLF، يمثل خطوة هامة نحو تحسين إدارة المالية العامة في الجزائر. ميزانية البرامج التي أتى بها هذا القانون هي نتاج توجه عالمي يسعى لتعزيز الشفافية والمساءلة في تسيير المال العام، من خلال التركيز على النتائج والفعالية في استخدام الموارد، واشراك جميع المتدخلين في تحديد الأهداف والسعي الى بلوغها، وقد أظهرت الدراسة أن هذا الإطار القانوني يحتوي على نقاط قوة مهمة تتمثل في تنظيم الصلاحيات بين الفاعلين الرئيسيين، وتعزيز نهج التخطيط الاستراتيجي، فضلاً عن دعم الرقابة المالية على جميع مراحل إعداد وتنفيذ الميزانية.

وقد توصلنا في هذه الدراسة الى الاستنتاجات التالية:

✓ أن رهان اصلاح المالية العمومية هو رهان يتجاوز اصلاح الميزانية العامة للدولة البحث، حيث اقترن في اغلب البلدان

بإصلاح الدولة ككل.

✓ إن تطبيق ميزانية البرامج يساهم بشكل كبير في تحسين كفاءة الإنفاق العمومي، بما يمكن من ترشيد التصرف في تسيير المال العام طبق للمعايير الدولية.

✓ تساهم ميزانية البرامج في تعزيز الشفافية والمساءلة، من خلال ربط الاعتمادات المالية بالأهداف المرجوة، وتوفير آليات للرقابة والتقييم.

✓ إن إصلاح الميزانية العامة وفق منطق النتائج يقتضي اصلاح منظومة الموارد البشرية ككل وفق ميزانية أكثر شمولية.

كما خرجنا بمجموعة من الاقتراحات:

1. **تكتيف الدورات التكوينية:** لفائدة الأطراف المتدخلة في تنفيذ الميزانية ومسؤولي البرامج المختلفة بغرض تأهيل المورد البشري، الفاعل الأساسي في عملية التسيير الميزانياتي الجديد.

2. **تعزيز التكامل بين الجهات المعنية:** ينبغي تطوير آليات للتنسيق والتكامل بين مختلف الإدارات والمؤسسات المالية من أجل تحقيق تناغم في تنفيذ ميزانية البرامج، وضمان تدفق المعلومات بسلاسة.

3. **تطوير البنية التحتية التكنولوجية:** من الضروري تعزيز الاستثمار في التكنولوجيا والرقمنة لتحسين عمليات المتابعة والرقابة على تنفيذ الميزانية، وضمان فعالية أكبر في جمع البيانات وتحليلها.

4. **تعزيز الشفافية والتواصل مع المواطنين:** يجب تعزيز الجهود نحو إشراك المجتمع المدني والمواطنين في عمليات مراقبة تنفيذ الميزانية من خلال نشر تقارير دورية توضح مدى تحقيق الأهداف وتقديم البرامج.

بهذا، يمكن القول إن ميزانية البرامج التي جاء بها القانون العضوي 18-15 تحمل في طياتها إمكانات كبيرة لتحسين إدارة المالية العامة في الجزائر، وتمثل الاشواط القادمة تحديات نحو استكمال هذا المسار.

الإحالات والمراجع :

المؤلفات:

- د ثابتي الحبيب، عصرة نظم الميزانية في الجزائر الدعامة الأساسية لإصلاح الإدارة العمومية، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 4، ال عدد3، سبتمبر 2015.

الأطروحات:

مفتاح فاطمة، (2010)، تحديث النظام الميزاني في الجزائر، شهادة ماجستير، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، 2010/2011.
حكيم بن جطو، (2007-2008)، الموازنة العامة وآفاق العصرية - حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، المركز الجامعي يحيى فارس، المدينة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

المقالات:

ثابتي الحبيب، (2015)، عصرة نظم الميزانية في الجزائر الدعامة الأساسية لإصلاح الإدارة العمومية، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 4، العدد 3.
د حدادي عبد الغاني، (2019)، أهمية الاصلاح المالي في الاقتصاد الجزائري على مالية الدولة، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 7، العدد 02.
حيرش فايعة، طرشي محمد، (2020)، موازنة البرامج والأداء كأسلوب لعصرة الموازنة العامة للدولة في ظل القانون العضوي 18-15، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 03، سبتمبر 2020.

القوانين والتنظيمات:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، الجريدة الرسمية، عدد 53، القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، الجريدة الرسمية، عدد 42 من الجريدة الرسمية، ليوم 25 يونيو 2023، قانون رقم 23-07 المؤرخ في 21 جوان 2023 يتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، الجريدة الرسمية، عدد 73، المرسوم التنفيذي 20-354 المؤرخ في 30 نوفمبر 2020 الذي يحدد العناصر المكونة لتصنيفات أعباء الدولة.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، الجريدة الرسمية، عدد 73، المرسوم التنفيذي رقم 20-403 المؤرخ في 29 ديسمبر 2020 الذي يحدد شروط نضج وتسجيل البرامج.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، الجريدة الرسمية، عدد 73، المرسوم التنفيذي 20-335 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 الذي يحدد كفاءات تصميم واعداد الإطار الميزانياتي المتوسط المدى.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، الجريدة الرسمية، عدد 73، المرسوم التنفيذي 20-404 المؤرخ في 29 ديسمبر 2020 والمتعلق بكفاءات تسيير وتفويض الاعتمادات.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، منشور رقم 8162 مؤرخ في 02 نوفمبر 2022، المتعلق بالبرمجة الميزانياتية.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، منشور رقم 7336 مؤرخ في 04 أكتوبر 2022 متعلق بالنشاط تقسيم عملي للبرنامج.

مواقع الأنترنت:

موقع الانترنت، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، بوابة وزارة المالية ministry of finances <https://www.mf.gov.dz>

التقارير:

عبد الكريم فرح، (ماي 2016)، تقديم عام لمنظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف، مدير عام بوزارة الشؤون الدينية، تونس.
أ بساعد على، (2019)، ملخص محاضرات في المالية العمومية والمحاسبة العمومية، المدرسة الوطنية للضرائب، 2019.
أ علالي عادل، (2021)، دروس في مادة تقديرات المالية العمومية-المدرسة الوطنية للضرائب -دورة فيفري 2021.
طارق بن الحاج صالح، (2018)، مشروع القانون الأساسي للميزانية الجديد إطار جديد للشفافية والأداء في ميزانية الدولة، وزارة تكنولوجيا الاتصال، تونس، 04 أكتوبر 2028.
دليل التصرف في الميزانية حسب الأهداف، (2010)، وزارة الصحة العمومية، تونس.